سلطة دبي
للخدمات المالية

برنامج سلطة دبي للخدمات المالية للرقابة على التدقيق

تقرير للعامة 2014

صدر في مارس 2015

المحتويات

1. مقدمة 3

2. حول هذا التقرير 7

3. سلطة دبي للخدمات المالية 8

4. النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها 9

1.4 إثباتات التدقيق والتشكيك المهني 9

2.4 مشاركة المسؤول عن التدقيق 10

3.4 الاستقلال 10

4.4 التخطيط لتدقيق البيانات المالية 11

5.4 الأهمية النسبية في التخطيط للتدقيق وتنفيذه 11

5. النتائج الأخرى التي تم التوصل إليها 12

6. الملحق ا – نتائج أخرى 13

١. مقدمة

يسرني تقديم التقرير الثالث للعامة (التقرير) حول برنامج سلطة دبي للخدمات المالية للرقابة على التدقيق.

الهدف من برنامج سلطة دبي للخدمات المالية للرقابة على التدقيق

يهدف الدور الذي يؤديه المدقق المسجل وواجباته إلى تعزيز ثقة المستثمر، وذلك بالحرص على التزام البيانات المالية في مركز دبي المالي العالمي بالمعايير المطلوبة لإعداد التقارير المالية وتقديم صورة حقيقية وعادلة للوضع المالي للكيان الخاضع للتدقيق. إن الهدف من برنامجنا للرقابة على التدقيق هو تقييم ما إذا كان المدققون المسجلون في مركز دبي المالي العالمي يقومون بإجراء عمليات التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs)، والمعايير الدولية للرقابة على الجودة (ISQC1) وقانون أخلاقيات العمل لمهنة المحاسبة (Code of Ethics) الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

يغطي هذا التقرير عمليات التفتيش على التدقيق التي قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية خلال الفترة من ١ يناير 2014 إلى 31 ديسمبر 2014 (فترة التقرير).

ملخص إنجازات عام 2014

لقد حققت سلطة دبي للخدمات المالية قدراً كبيراً من الإنجازات في عام 2014 في مجال الرقابة على التدقيق. ويسرني أن أذكر منها ما يلي:

- تم إصدار تقريرنا الثاني للرقابة على التدقيق في إبريل 2014، والذي غطى عمليات التفتيش على التدقيق التي قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية في عام 2013. كما عرض هذا التقرير مقارنة مع النتائج التي تم التوصل إليها في عام 2012. وقد حاز هذا التقرير على رضى الأشخاص المعنيين بالموضوع.
- في أغسطس 2014، تم إصدار نموذج مخصص لمدققي الحسابات (AUD)، والذي جمع بين كافة المتطلبات المتعلقة بالمدققين المسجلين للشركات المُرخصة (AFs) من قبل سلطة دبي للخدمات المالية والصناديق المحلية (DFs) ومؤسسات السوق المرُخصة (AMIs) وشركات المساهمة العامة المدرجة (PLCs).
- استضافت سلطة دبي للخدمات المالية جلسة التواصل السنوية الخامسة حول التدقيق للمدققين المسجلين. وشارك فيها أكثر من 75 من مسؤولي التدقيق ومسؤولي مكافحة غسل الأموال وموظفي التدقيق الرئيسيين. قامت سلطة دبي للخدمات المالية بعرض النتائج الرئيسية لعمليات التفتيش على التدقيق التي قامت بها السلطة في عام 2013.
- عقدت سلطة دبي للخدمات المالية ورشة العمل الأولى لها لمسؤولي التدقيق. ركزت ورشة العمل هذه على التغييرات التنظيمية الرئيسية الناتجة عن نظام المدققين المطور.
- ساهمت سلطة دبي للخدمات المالية في التطورات الدولية بتقديم فقرات في ورشة عمل التفتيش الثامنة[1] للمنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين(IFIAR). تُنَظَم ورشات العمل هذه سنوياً لتدريب العاملين في مجال التفتيش على التدقيق لدى أعضاء المنتدى الدولي لمُنظمي التدقيق المستقلين.

[1] المنتدى الدولي للمدققين المستقلين هو منظمة لمُنظمي التدقيق المستقلين. الهدف الرئيسي للمنظمة هو تمكين أعضائها من تبادل المعلومات المتعلقة ببيئة سوق التدقيق والتجارب العملية في النشاط التنظيمي في مجال التدقيق المستقل، مع التركيز على التفتيش على مكاتب التدقيق. يوجد حاليا 51 عضوا في المنظمة وسلطة دبي للخدمات المالية هي واحدة من هؤلاء الأعضاء.

- قام موظفو سلطة دبي للخدمات المالية بتقديم عرض حول دور المهنة في تعزيز الرقابة العامة ، وذلك في الحدث العالمي الثاني حول تطوير المحاسبة من أجل النتائج (ADR) الذي استضافه البنك الدولي والاتحاد الدولي للمحاسبين. جذب هذا الحدث 120 مشاركاً من جميع أنحاء العالم.
- قامت سلطة دبي للخدمات المالية أيضاً بتقديم عرض في المؤتمر التنظيمي الدولي للمدققين الذي أقامه مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB) للعام 2014 حول "المشكلات التي تواجه المُنظِمين من الأسواق الناشئة". حضر الفعالية عدد من المشاركين من 30 منطقة اختصاص.
- وأخيراً، تم ترخيص سلطة دبي للخدمات المالية "كصاحب عمل مُدَرِب لزملاء معهد المحاسبين القانونيين" من قبل معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز (ICAEW). إن التدريب المعتمد الذي ستوفره السلطة هو أحد مؤهلات المحاسبين القانونيين لمعهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز وسيوفر لخريجينا من برنامج قادة الغد التنظيميون وغيرهم من الموظفين مزيجاً من المعرفة الفنية والمهارات المهنية والخبرة العملية.

لمحة عامة حول التقدم الذي أحرزناه في عشر سنوات

احتفلت كل من سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي المالي العالمي بالذكرى السنوية العاشرة لهما في عام 2014. أنتهز هذه الفرصة للتوقف على التقدم الذي أحرزه نظام المدققين لدينا منذ إنشائه. يبين الجدول أدناه جهودنا المستمرة في بناء نظام المدققين على مدى العقد الماضي.

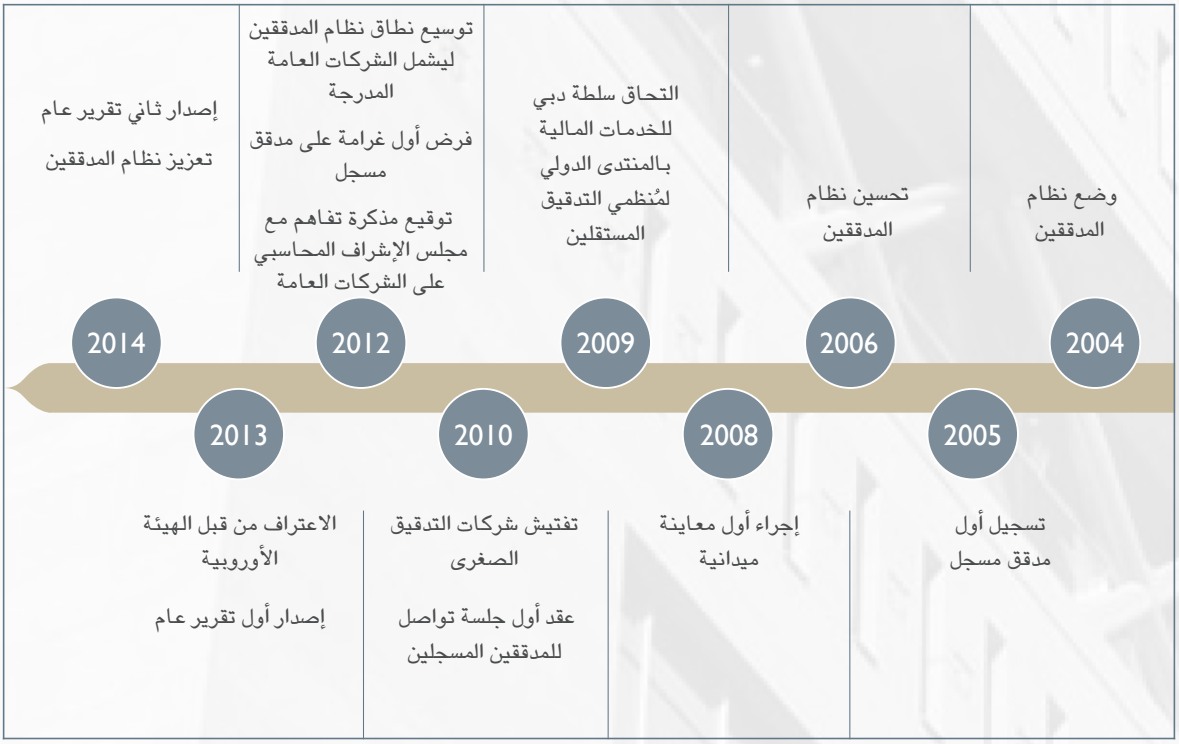

المخطط أ: نظام المدققين لسلطة دبي للخدمات المالية على مدى العشر سنوات الماضية.

إحصائيات الرقابة على التدقيق

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، سجلت سلطة دبي للخدمات المالية اثنين من المدققين المسجلين، بينما تم سحب تسجيل اثنين آخرين، وبالتالي أصبح العدد الإجمالي للمدققين المسجلين [2] سبعة عشر.

من بين هؤلاء المدققين المسجلين السبعة عشر، أجرت سلطة دبي للخدمات المالية سبع عمليات تفتيش وقامت بتقييم ثلاثة عشر مسؤول تدقيق وراجعت [3] اثنين وعشرين ملف تعيين مدققين، مع التركيز على جوهر عمل المدققين المسجلين وتقييم ما إذا كان قد تم الحصول على إثباتات كافية ومناسبة وتوثيق تلك الإثباتات لدعم النتائج التي تم التوصل إليها بخصوص القرارات الرئيسية في عملية التدقيق.

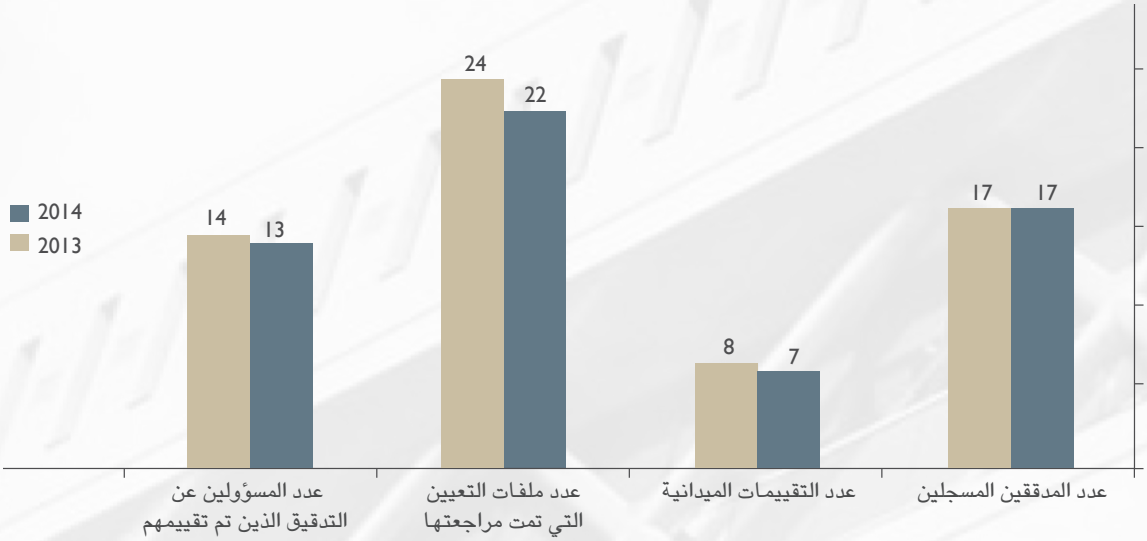

المخطط 2: ملخص نتائج الرقابة على التدقيق لفترة التقرير.

في عام 2014، أعلنا أن عمليات الرقابة على التدقيق لهذه السنة ستركز على ما يلي:

1) التخطيط لعمليات تدقيق البيانات المالية؛ و

2) الأهمية النسبية في التخطيط للتدقيق وتنفيذه.

كما واصلنا التركيز على النواحي المعلن عنها لعام 2013 في عمليات الرقابة على التدقيق، أي إثباتات التدقيق والتشكيك المهني ومشاركة مسؤولي التدقيق والاستقلال.

قمنا بإجراء تفتيش على المدققين المسجلين مع التركيز على النواحي المبينة أعلاه في عمليات الرقابة على التدقيق. يسرني القول بأن أغلبية المدققين المسجلين تمكنوا من المحافظة على الجودة في عمليات التدقيق التي قمنا بمراجعتها. كما بين المدققون المسجلون أن لعمليات التفتيش على التدقيق أثر إيجابي على جودة التدقيق بشكل عام على مستوى الشركة ككل. لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية أنه كان هناك دعم مناسب من القيادة العليا بخصوص إجراءات جودة التدقيق، والذي أثر بشكل مباشر على جودة التدقيق.

---

[2] يمكن الحصول على قائمة كاملة بالمدققين المسجلين لدى سلطة دبي للخدمات المالية من السجل العام لسلطة دبي للخدمات المالية (http://www.dfsa.ae/PublicRegister/defaultaspx).

[3] ساعد معهد المحاسبين القانونيين لانجلترا وويلز سلطة دبي للخدمات المالية في مراجعة أحد عشر ملف تعيين مدققين.

ترسل سلطة دبي للخدمات المالية النتائج التي توصلت إليها إلى كل من المدققين المسجلين على حده وكذلك تنشر تلك النتائج من خلال جلسات التواصل السنوية التي تبين بالتفصيل اجمالي النتائج التي تم التوصل إليها في عمليات التفتيش للسنة المنقضية والنواحي التي يتعين الاهتمام بها في برنامج التفتيش للسنة التالية.

بخصوص كافة النتائج الرئيسية المعروضة في هذا التقرير، اتخذت سلطة دبي للخدمات المالية مجموعة من الإجراءات التي تراوحت ما بين ملاحظات خطية ومتطلبات محددة وجهت للمدققين المسجلين لاتخاذ الإجراءات التي تمت التوصية بها وإبقاء مسؤولي التدقيق تحت المراقبة الدقيقة.

بالنسبة لعام 2015، ستستمر سلطة دبي للخدمات المالية بإجراء تفتيش على المدققين المسجلين من الشركات المُرخصة والصناديق المحلية ومؤسسات السوق المُرخصة وشركات المساهمة العامة. تتضمن نواحي التركيز مستقبلاً للمدققين المسجلين ما يلي:

1) التواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة؛

2) تبليغ أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة عن أوجه القصور في الرقابة الداخلية.

إنني على ثقة بأنكم ستجدون هذا التقرير مفيداً.

إيان جونستون
الرئيس التنفيذي

2. حول هذا التقرير

يلخص هذا التقرير النتائج التي أسفرت عنها زيارات الرقابة على المدققين المسجلين من الشركات المُرخصة والصناديق المحلية ومؤسسات السوق المُرخصة وشركات المساهمة العامة، والتي قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية خلال فترة اثني عشر شهراً ويبين المشاكل الرئيسية المحددة خلال عام 2014.

يلتزم هذا التقرير بالمبادئ الأساسية للمنتدى الدولي لمُنظمي التدقيق المستقلين[4] الخاصة بمُنظمي التدقيق المستقلين، وخاصة المبدأ 3 المتعلق بالشّفافية ومساءلة مُنظمي التدقيق.

في سياق مراجعة عينة تتألف من مجموعة مختارة من ملفات تعيين التدقيق، قد تعمل الزيارات الرقابية على تحديد نواحي الخلل في ملف تعيين المدقق، على الرغم من أن الزيارات الرقابية لا تهدف إلى مراجعة كافة عمليات تعيين المدققين المسجلين أو تحديد كل خلل قد يوجد في ملف التعيين. وعليه، فإن هذا التقرير لا يقدم أي تأكيد بأن عمليات تدقيق المدققين المسجلين للبيانات المالية خالية من أي خلل لم يرد ذكره في هذا التقرير.

ما لم يتم بيان خلاف ذلك، لا تنطبق كافة المسائل الواردة في هذا التقرير على كل مدقق مسجل.

خلال فترة التقرير، قامت سلطة دبي للخدمات المالية أيضا بعمليات تفتيش ركزت على التزامات المدققين المسجلين بمكافحة غسل الأموال والتزام المدققين المسجلين بالقواعد العامة وقواعد المدققين لأغراض البيانات التنظيمية والتقارير التنظيمية الأخرى. لم ترد نتائج تلك العمليات في هذا التقرير.

لا يغطي هذا التقرير أية إجراءات تنفيذية اتخذتها سلطة دبي للخدمات المالية بحق المدققين المسجلين. تم إدراج حصيلة الإجراءات التنفيذية على موقع سلطة دبي للخدمات المالية (**www.dfsa.ae**) ومن خلال بيانات صحفية منفصلة.

تعتبر الإشارات إلى حالات ومناسبات وملفّات تعيين التدقيق و فِرَق التّدقيق إشارات تتعلق بالنتائج التي تم التوصل إليها حول نتيجة ما تتعلق بتدقيق معين، وتعتبر الإشارة إلى المدقق المسجل إشارةً بخصوص المسائل المتعلقة بمكتب التدقيق ككل.

في الجزء 5، تم إعادة تصنيف بعض المعلومات للمقارنة لتتوافق مع عرض هذه السنة.

نرجو أن يكون هذا التقرير مفيداً للمدققين المسجلين وغيرهم من مكاتب التدقيق والشركات المُرخصة والصناديق المحلية ومؤسسات السوق المُرخصة وشركات المساهمة العامة ولجان التدقيق وغيرها من الأطراف المعنية من ذوي المصالح.

[4] تهدف المبادىء الأساسية إلى ترويج الإشراف الفعال على التدقيق المستقل عالميا، لتساهم بذلك في الهدف الأسمى للأعضاء، ألا وهو خدمة المصلحة العامة وتعزيز حماية المستثمر بتحسين جودة التدقيق.

3. سلطة دبي للخدمات المالية

سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة المنظمة المستقلة لكافة الخدمات المالية التي تتم ممارستها في أو انطلاقا من مركز دبي المالي العالمي، وهو منطقة حرة مالية متخصصة أنشِئت لهذا الغرض في إمارة دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والخدمات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية والصناديق الاستثمارية الجماعية وخدمات العهد والائتمان وتداول العقود الآجلة للسلع والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية ووكالات التصنيف الائتماني والمدققين المسجلين والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية والخدمات المساعدة، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإشراف على متطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي وتنفيذها. وقد وافقت سلطة دبي للخدمات المالية كذلك على تفويض صلاحيات من مسجل الشركات في مركز دبي المالي العالمي للتحقيق في شؤون الشركات وشركات الأعمال في مركز دبي المالي العالمي عند الاشتباه بأي إخلال جوهري بقانون الشركات لمركز دبي المالي العالمي ومباشرة سبل المعالجة التنفيذية المتوفرة لمسجل الشركات.

بخصوص المدققين المسجلين، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية المسؤولية عن تسجيل المدققين المسجلين ومسؤولي التدقيق في مركز دبي المالي العالمي والإشراف عليهم ووقفهم عن العمل وإلغاء قيدهم بخصوص تدقيق الشركات المُرخصة والصناديق المحلية ومؤسسات السوق المُرخصة وشركات المساهمة العامة.

4. النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها

بشكل عام، لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية تحسناً مقارنة بعام 2013. تكشفت عمليات المراجعة التي تمت على ملفات التعيين في أوساط المدققين المسجلين عن عدد قليل من المشاكل التي تتعلق بكفاية وملاءمة الإثباتات التي حصل عليها المدققون المسجلون لدعم النتائج التي توصلوا إليها حول النواحي الجوهرية من التدقيق.

استمرت سلطة دبي للخدمات المالية في إجراء عمليات التفتيش لمتابعة المدققين المسجلين من الشركات المُرخصة والصناديق المحلية ومؤسسات السوق المرُخصة وشركات المساهمة العامة. في الحالات التي تم فيها تحديد مشاكل هامة في عمليات التفتيش السابقة، قمنا بتسريع عمليات التفتيش للمتابعة للتأكد من اتخاذ المدققين المسجلين لإجراءات فورية ومناسبة لمعالجة ملاحظاتنا والنتائج التي توصلنا إليها.

بالنسبة للمدققين المسجلين الذين لم نقم بإجراء تفتيش عليهم في عام 2013، واصلت سلطة دبي للخدمات المالية التركيز على النواحي الرئيسية المعلن عنها لعام 2013، وهي إثباتات التدقيق والتشكيك المهني ومشاركة مسؤولي التدقيق والاستقلال.

وقد كانت النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها في تلك النواحي كما يلي:

1.4 إثباتات التدقيق والتشكيك المهني

ركزت الزيارات التي قمنا بها للرقابة على التدقيق على تحديد ما إذا حصل المسؤولون عن التدقيق على إثباتات كافية ومناسبة تمكنهم من التوصل إلى استنتاجات معقولة لإسناد رأيهم عليها.

لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية تحسنات في هذه النواحي مقارنة بعام 2013. تصرف أغلبية مسؤولي التدقيق بتشكيك مهني أكبر وحصلوا على إثباتات تدقيق ذات جودة. على الرغم من أننا وجدنا بعض المشاكل البسيطة التي تتعلق بالمستندات، إلا أننا وجدنا أنه قد تم الحصول على إثباتات تدقيق كافية في أغلبية ملفات تعيين التدقيق.

وحيث كان مناسباً، وجهنا إلى مسؤولي التدقيق السؤال عما إذا كانت الإثباتات التي تم الحصول عليها وتوثيقها في ملفات تعيين التدقيق بالنسبة لتأكيدات معينة في التدقيق كافية ومناسبة وتدعم القرارات الرئيسية التي صدرت للتوصل إلى استنتاجاتهم ولتكوين رأيهم.

النتائج التي تم التوصل إليها في ملفات معينة

- لم يسيطر ثلاثة مدققين مسجلين على إجراءات التأكيد الخارجية. تشكل التأكيدات التي يتم استلامها مباشرة من أطراف ثالثة مستقلة إثباتات ذات جودة عالية. أقر المدققون المسجلون أن إجراءاتهم الداخلية بحاجة إلى تعديل للحرص على سيطرة المدقق المسجل على إجراءات إرسال التأكيدات المصرفية.
- اختارت إحدى فرق التعيين استخدام طريقة التأكيد السلبي للتحقق من وجود أرصدة مدينة وأرصدة دائنة هامة وتقييمها.

تقدم التأكيدات السلبية إثباتات أقل إقناعاً مقارنة بالتأكيدات الإيجابية. وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 505 – التأكيدات الخارجية، لا يجوز للمدقق استخدام طلبات التأكيد السلبي كإجراء التدقيق الموضوعي الوحيد لمواجهة الأخطاء الجوهرية التي يُظن بوجودها بشكل مؤكد . كما أن أوراق العمل لم تعكس بوضوح مدى التحقق الذي تم على الرصيد المدين والرصيد الدائن الهام بواسطة إجراءات بديلة.

2.4 مشاركة المسؤول عن التدقيق

حسب قوانين سلطة دبي للخدمات المالية، يكون مسؤول التدقيق مسؤولاً عن توجيه عملية التدقيق والإشراف عليها وأدائها.

وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم 220 – الرقابة على جودة أعمال تدقيق البيانات المالية، يجب على مسؤول التدقيق تولي المسؤولية عن جودة كل عملية تدقيق ككل تسند إلى مسؤول التدقيق المعني.

لقد واصلنا الاطلاع على ملفات تعيين التدقيق بحثا عمّا يثبت مشاركة مسؤولي التدقيق بشكل كاف ومناسب. مقارنة بعام 2013، وجدنا أن الأغلبية العظمى من مسؤولي التدقيق شاركت في أعمال التدقيق من البداية إلى النهاية بحيث كان هؤلاء المسؤولين هم من يتحكمون ويقودون عمليات التدقيق الخاصة بهم. وقد وجدنا ما يلي:

النتائج التي تم التوصل إليها من ملفات معينة

- بالنسبة لاثنين من ملفات التعيين، اعتمد مسؤولو التدقيق الموقعون على رأي داخلي موقع من قبل مسؤول آخر عن التدقيق ولم يقوموا بإدارة عملية التدقيق حسبما تقتضيه قوانين سلطة دبي للخدمات المالية. لم يقم مسؤول التدقيق الآخر الذي قام بإدارة عمليتي التدقيق بالمحافظة على استمرار عضويته في هيئة مهنية معترف بها، والذي يعتبر، بموجب قوانين سلطة دبي للخدمات المالية، أحد معايير الملاءمة الرئيسية لمسؤول التدقيق. أقر المدقق المسجل ملاحظة سلطة دبي للخدمات المالية وقام فوراً بعزل مسؤول التدقيق الآخر من عمليات التدقيق للكيانات المنظمة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية.

3.4 الاستقلال

يعرّف قانون الاتحاد الدولي للمحاسبين الاستقلال على أنه الاستقلال الذهني[5] والظاهري.[6]

لقد راجعنا مدى الالتزام بقانون الاتحاد الدولي للمحاسبين مع التركيز على متطلبات الإستقلال والتضارب في سياق الخدمات من غير خدمات التأمين التي تقدم إلى عملاء التأمين.

بعد اختيار سلطة دبي للخدمات المالية التركيز على هذه الناحية لعام 2013 وقيامها بإجراء مباحثات في جلسات التواصل السنوية للمدققين المسجلين، لاحظنا أن المدققين المسجلين حققوا تحسناً كبيراً مقارنة بعام 2013. كان المدققون المسجلون وموظفوهم، بما في ذلك مسؤولي التدقيق، ملمّين بمتطلبات قانون الاتحاد الدولي للمحاسبين وقد بذلوا جهوداً ملحوظة في المحافظة على استقلالهم. كما خضع معظم المدققون المسجلون لبرنامج تدريبي صارم لإبقاء موظفيهم على اطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بمتطلبات الاستقلال.

---

[5] الاستقلال الذهني: هو الحالة الذهنية التي تسمح بالتعبير عن الاستنتاج دون التاثر بأية مؤثرات من شأنها أن تؤثر على الحكم المهني، فتسمح بذلك للفرد بالتصرف بنزاهة وبممارسة الموضوعية والتشكيك المهني.

[6] الاستقلال الظاهري: هي تجنب الظروف والوقائع التي تكون من الأهمية بحيث يمكن لأي طرف من الغير لديه معلومات معقولة التوصل إليها، ووزن كافة الوقائع والظروف المحددة والتي أثرت على نزاهة أو موضوعية المكتب أو عضو فريق التدقيق أو فريق الضمان أو على التشكيك المهني من جانبهم.

النتائج التي تم التوصل إليها في ملفات معينة

- بالنسبة لاثنين من ملفات التعيين، لم يوقع مسؤولو التدقيق إقرارات الاستقلال السنوية حسبما تقتضيه مدونة الاتحاد الدولي للمحاسبين.

بالنسبة لعام 2014، أعلنت سلطة دبي للخدمات المالية عن مجالين من مجالات التركيز، وهما التخطيط لتدقيق البيانات المالية والأهمية النسبية في التخطيط للتدقيق وتنفيذه.

4.4 التخطيط لتدقيق البيانات المالية

يتضمن التخطيط للتدقيق وضع استراتيجية التدقيق الشاملة وتطوير خطة التدقيق. يعد التخطيط الكافي مفيداً لعملية تدقيق البيانات المالية وذلك بتخصيص الاهتمام المناسب لمجالات التدقيق الهامة وتحديد وحل المشاكل المحتملة في الوقت المناسب.

استمرت زيارات الرقابة على التدقيق بالتركيز على ما إذا قام مسؤولو التدقيق بوضع استراتيجية تدقيق شاملة تبين نطاق ووقت واتجاه التدقيق وتوجه عملية تطوير خطة التدقيق.

وحيث كان مناسباً، وجهنا إلى مسؤولي التدقيق السؤال عمّا إذا كانت استراتيجية التدقيق الشاملة وخطة التدقيق مناسبتين .

لم نجد أي مشاكل هامة تتعلق بهذا الموضوع.

5.4 الأهمية النسبية في التخطيط للتدقيق وتنفيذه

عند وضع استراتيجية التدقيق الشاملة، يحدد مسؤول التدقيق الأهمية النسبية للبيانات المالية ككل. تتم مراجعة هذه الأهمية النسبية للبيانات المالية ككل (ومستوى أو مستويات الأهمية النسبية لفئات محددة من التعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات في بعض الحالات) في حال التوصل أثناء التدقيق لمعلومات من الممكن أن تكون قد دفعت مسؤول التدقيق لتحديد مبلغ مختلف في البداية.

استمرت زياراتنا للرقابة على التدقيق بالتركيز على ما إذا قام مسؤولو التدقيق بتحديد مستويات مناسبة من الأهمية النسبية لتدقيق البيانات المالية. يشمل تحديد الأهمية النسبية ممارسة الحكم المهني، وبالتالي، وجهنا إلى مسؤولي التدقيق السؤال عمّا إذا كانت مستويات الأهمية النسبية المحددة مناسبة، حيثما كان ذلك مناسباً.

لم نجد أي مشاكل هامة تتعلق بهذا الموضوع.

5. النتائج الأخرى التي تم التوصل إليها

صنفت سلطة دبي للخدمات المالية النتائج الأخرى ضمن الفئات التالية:

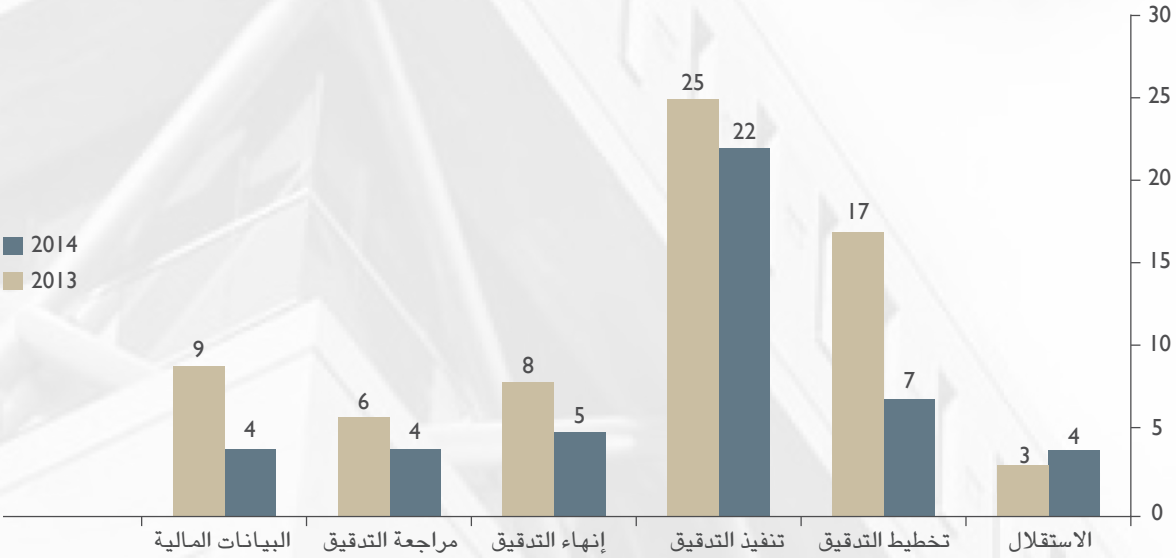

المخطط 3: عدد ملفات التدقيق التي احتوت على هذه النتائج.

تم إبلاغ المدققين المسجلين المعنيين بهذه النتائج بشكل مفصل.

فيما يلي ملخص بالنتائج الأخرى التي تم التوصل إليها. يحوي الملحق ا ملخصاً كاملاً بكافة النتائج التي تم التوصل إليها. على الرغم من أن سلطة دبي للخدمات المالية وجدت بعض المشاكل البسيطة التي تتعلق بالتوثيق في 77% (مقارنةً بـ 83% في 2013) من ملفات التدقيق التي تم التفتيش عليها، إلا أننا لم نعتبر تلك المشاكل ذات أهمية نظراً لطبيعة المشاكل الأساسية.

المشاكل الرئيسية

الاستقلال

- لم يحصل 18% من فرق تعيين التدقيق التي خضعت للتفتيش على إقرار الاستقلال من الموظفين بما في ذلك مسؤولي التدقيق.

تخطيط التدقيق

- لم تعكس 18% من ملفات التكليف بالتدقيق التي تم التفتيش عليها الإجراءات التي تم تنفيذها على ضوابط الفهم؛ و
- لم تتضمن خطابات التعيين في 9% من ملفات تعيين التدقيق النموذج والمحتويات المتوقعة لتقرير التدقيق حسبما يقتضيه معيار التدقيق الدولي رقم 210 – الموافقة على شروط تعيين التدقيق.

استنتاجات التدقيق

- تطلب العمل على قيود السجل والأحداث اللاحقة تحسين 9% من ملفات تعيين التدقيق التي تم التفتيش عليها.

الملحق ١ – نتائج أخرى

فيما يلي ملخص كامل حول أهم النتائج التي وردت في الجزء 5 من هذا التقرير.

بيان النتائج الأخرى	عدد ملفات التعيين التي احتوت على هذه النتائج		عدد المدققين المسجلين الذين وجدت لديهم هذه النتائج	
	2014	2013	2014	2013
الاستقلال				
عدم الحصول على نموذج إقرار الاستقلال من الموظفين، بما في ذلك مسؤولي التدقيق.	4	لا يوجد	2	لا يوجد
المساعدة في إعداد البيانات المالية لعملاء التدقيق (خطر المراجعة الذاتية).	لا يوجد	2	لا يوجد	1
عدم الحصول على إخلاء طرف مهني خطي في الوقت المناسب من المدقق السابق.	لا يوجد	1	لا يوجد	1
تخطيط التدقيق				
عدم توثيق فهم الضوابط الداخلية للمنشأة المتعلقة بالتدقيق وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 315 – تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم المنشأة وبيئتها.	4	2	2	1
عدم احتواء خطاب التعيين على نموذج ومحتويات تقرير التدقيق المتوقعة حسبما يقتضيه معيار التدقيق الدولي رقم 210 – الموافقة على شروط تعيين التدقيق.	2	لا يوجد	1	لا يوجد
عدم النظر في تضمين قانون حماية البيانات لمركز دبي المالي العالمي.	1	لا يوجد	1	لا يوجد
عدم اعتبار حق المدقق وواجبه بإبلاغ المنظمين بموجب المادة 104(3) من قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 1 لسنة 2004.	لا يوجد	7	لا يوجد	3
عدم إبراز إثبات كاف على اتخاذ الإجراءات المطلوبة للتعامل مع خطر الاحتيال، حسبما هو مبين في معيار التدقيق الدولي رقم 240 – مسؤولية المدقق المتعلقة بالاحتيال عند تدقيق البيانات المالية.	لا يوجد	3	لا يوجد	2
عدم كفاية مستندات التخطيط للتدقيق اللازمة للالتزام بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 315 – تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم المنشأة وبيئتها.	لا يوجد	2	لا يوجد	1
عدم وجود إثبات لدعم الإجراءات التحليلية حسبما هو مطلوب في معيار التدقيق الدولي رقم 520 – الإجراءات التحليلية.	لا يوجد	2	لا يوجد	1
الأهمية النسبية	لا يوجد	1	لا يوجد	1
تنفيذ التدقيق				
احتوت ملفات تعيين التدقيق على مشاكل بسيطة تتعلق بالتوثيق.	17	20	4	8
عدم ممارسة السيطرة المناسبة على إجراءات التأكيدات الخارجية حسبما يقتضيه معيار التدقيق الدولي رقم 505 – التأكيدات الخارجية.	4	3	2	1

بيان النتائج الأخرى	عدد ملفات التعيين التي احتوت على هذه النتائج		عدد المدققين المسجلين الذين وجدت لديهم هذه النتائج	
	2014	2013	2014	2013
عدم إثبات إجراء اختبار واضح للتحقق من أن التعاملات النقدية قد بدأت في نفس الفترة.	لا يوجد	2	لا يوجد	2
عدم العمل بما يكفي لتقييم استمرارية المنشأة	1	لا يوجد	1	لا يوجد
استنتاجات التدقيق				
عدم كفاية توثيق العمل الذي تم القيام به حول الأحداث اللاحقة.	2	2	1	1
عدم كفاية توثيق العمل الذي تم تنفيذه حول القيود الجوهرية في السجل.	2	2	1	1
عدم وجود ما يثبت التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 260 – التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة ومعيار التدقيق الدولي رقم 265 – تبليغ المسؤولين عن الحوكمة بحالات القصور في الرقابة الداخلية.	1	4	1	3
إجراءات مراجعة التدقيق				
عدم مشاركة المسؤول عن التدقيق خلال إجراء التدقيق.	4	3	2	2
مشاكل تتعلق بمراجعة ضوابط جودة التعيين.	لا يوجد	3	لا يوجد	2
الإفصاحات في البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات				
مشاكل بسيطة تتمثل في عدم التزام الإفصاحات في البيانات المالية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	4	9	3	4
على مستوى المكتب ككل				
عدم الاحتفاظ بسجلات تدريب كافية			2	لا يوجد
عدم وجود إجراء رسمي وموثق لتقييم الشركاء/ الموظفين			1	1
عدم اتباع آلية مناسبة للتحقق من حدود تأمين التعويض المهني			1	لا يوجد
عدم تطبيق رقابة داخلية على ملفات التعيين			1	لا يوجد

هاتف: 1500 362 4 971+
فاكس: 0801 362 4 971+
صندوق بريد: 75850
الطابق 13، مبنى البوابة، مركز دبي المالي العالمي
دبي، الإمارات العربية المتحدة
الموقع الالكتروني: www.dfsa.ae